

من التّالي على قائِمة الإعدام السّعوديّة؟: هل الشّيح سلمان العوِدة
”إرهابي“؟ جدلٌ يشتعل.. كيف تبدّلت سياسة بلاد الحرمين في التّعامُل مع
”الخارجين عن طوعها“؟



عوِدة الملك الرمزيّة والبحث عن بديل وليّ العهد.. والفارق الوحيد بين إعدام السّني العوِدة والشّيعي
نمر النمر

عمان - ”رأي اليوم“ - خالد الجيوسي:

حالةٌ من الصّدمة، بل والاستغراب الشّدِيد أصابت رواد الصالونات الاجتماعيّة، والسّياسيّة التي
تزورها ”رأي اليوم“، على إثر توصية النيابة العامّة السّعوديّة للقضاء أو المُطالبة بإعدام الشّيح
سلمان العوِدة، حيث وجّهت له 27 تهمّةً متعلّقةً بالإرهاب، وكان تمّ اعتقال الشّيح العوِدة في
سبتمبر الماضي، على خلفيّة كتابته تغريدة تمزّي فيما معناه الوفاق بين المُختلفين في الأزمة مع
قطر.

”الصّدمة“ التي تُعبّر عنها الصالونات السّياسيّة أو روادها القليلين هذه الأيام، ليست في
اعتقال الشّيح العوِدة، وطُروف اعتقاله البائسة، بل من السّياسة العامّة التي باتت تتبعها السلطات
السّعوديّة مع كُُل من يُخالفها، وتُوصي بناءً على ذلك بالإعدام للذُّشطاء، ورجال الدين، وفي هذا
تكمن الصّدمة، والشّيح العوِدة الثّاني في قائمة توصيات الإعدام، التي طالت النّاشطة ”الشّيعيّة“
إسراء الغمغام، والتي تُعتبر من رموز الحراك شرق السّعوديّة، والمُناهض للحكومة هُنّاك، وهي أوّل
ناشطة بذلك تُواجه الإعدام.

مُوظّف حكومي سابق في وزارة الداخليّة السّعوديّة، يقول لمُعد هذا التقرير تعليقا على أحكام

توصيات النيابة بالإعدام، أن سياسة التهديد بالحرمان من "الجزرة" أو مفاعيل الهبات والإسناد، لم تعد هي المتبعية في بلاده أبداً، ففي العقود الماضية كما ينقل الموطوف، كانت السلطات تُمارس تهميشاً برحاق من يُمارسون الانتقاد بحقها، وتفرض عليهم عقوبات الطرد من العمل، وإلى ما هُنالك من عقوبات "قطع الأرزاق"، وفي حالات مُعيّنة كانت الحكومة تلجأ إلى فرض سطوتها العقابية، والتي تصل حد الإخفاء القسري، وربما الموت، ولكن بعيداً عن عُيون العالم والإعلام، وهُنّا فريق الحُضور الذي يُسجّل له أو يُريد تَسجيله الأمير محمد بن سلمان.

ليس من هناك من على رأسه "ريشة" في بلادي يستطرد مُعارض سعودي رفض ذكر اسمه، فالشيعي، والعلماني، والليبرالي، وحتى الإسلامي "السُّنّي السلفي الوهّابي"، كلهم سواسية، وعليهم حُسن الولاء والطاعة، والتسيح بحمد الحاكم، الذي لا يُعرف أبداً توقيت انقلابه عليهم، فكلهم بجميع توجهاتهم اليوم خلف القُضبان، بتهم التآمر، والخيانة، والإرهاب، فلا رمز يُضيف المُعارض إلا رمز القيادة الشاربيّة، الثّابِت الوحيد في هذا.

الأمير محمد بن سلمان على بُعد ثلاثة أشهر من اعتلاء عرش المملكة أي بداية العام، هذا ما تستمع إليه "رأي اليوم" من فرضيّات مُحتملة قادمة، وتعليقاً على تقارير إعلاميّة نُشرت في صحف غربيّة، عن عودة تصدُّر الملك سلمان المشهد، من خلال موقفين، وهو عودته عن تنفيذ صفقة القرن، وتجميد أو إلغاء اكتتاب أسهم أرامكو في البورصة، بل وبحثه عن بديلٍ للأمير محمد بن سلمان، تستبعد مصادر "رأي اليوم" صوابيّة هذه الفرضيّة، وتستدل بهذا على استمرار حالة القمع غير المسبوقة في البلاد، فالمواقف التي تدل على تراجع قوّة الأمير غير ملموسة أبداً، وبضع مواقف منسوبة للملك السعودي، هي خط رجعة مُؤقّت يوحى به الأمير الشاب، لإتمام مُهمّة الصّعود على العرش، وكان يكفي الملك سلمان إعلان عفوٍ عام عن جميع المُعتقلين المُؤثّرين، وهم كافّة من نُخب المملكة، وهي بادرة حسن نيّة تدل على عودته، وهو ما لم يحصل أبداً، على الأقل حتّى الآن.

منصّة "تويتر"، منبَر السُّعوديين المُفضّل كان بدوره بين وسمين مُتصدِّرين "هاشتاغين" على إثر التوصية النّيابيّة بإعدام الشيخ سلمان العودة، أحدهما يرى في الشيخ إرهابيّاً، والآخر ينفي عنه تهم الإرهاب، وما بين هذا، وذاك، كانت التغريدات المُتسائلة حيناً عن حقيقة إرهاب العودة، وبين من نسبت له هذه التهمة، لتقاربه مع خط قطر، وجماعة الإخوان المسلمين، والتي تعتبرها السعوديّة جماعة إرهابيّةً بامتياز.

يَكمُن السُّؤال إذاً يقول مراقبون في حقيقة تنفيذ التوصيات من عدَمِها، فقضاء العربيّة السعوديّة بحسب مُنتقدين ليس نزيهاً، ويخضع للسلطات ورأس الدولة الحاكم، وعليه التوصيات وتنفيذها قضائيّاً كُله بواسطة الحاكم بأمره، فهل يفَعَلها الأخير، في سابقة علنيّة، لم يسبق أن أقدم عليها حُكّام السعوديّة، وتحديداً مع رجال الدين السنّة، فقد سبق وقد أعدم رجل الدين الشيعي نمر النمر، ولكن هذا الإعدام جاء في سياقٍ خلافٍ دينيٍّ تاريخيٍّ بين حكومة المملكة وعائلتها الحاكمة

من جهة، ورجل الدين النمر وطائفته المٌهَمَّـشَة من جهةٍ أُخرى، وهو ربّما ما جلب بعض التعاطف الشعبي معها أي الدولة، على عكس حالة العودة، الذي بات بين ليلةٍ وضُحاها "إرهابيّاً".